A/52/318
4 September 1997
ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البنود ٣٨ و ٣٩ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١
من جدول الأعمال المؤقت*

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل
تعزيز وتوطيد الديمقراطية الجديدة والمستعادة

المحيطات وقانون البحار

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

البيئة والتنمية

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

رسالة مؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام
من الممثلة الدائمة لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه نص بيان صادر في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧ عن وزارة خارجية جمهورية
كازاخستان بشأن المناقصة التي طرحتها وزارة الموارد الطبيعية بالاتحاد الروسي لاستغلال القطاع الكازاخي
من بحر قزوين (انظر المرفق).

أرجو تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها ضمن وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٣٨ و ٣٩ و ٩٩
و ١٠٠ و ١٠١ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) السفيرة أكمال خ. أريستانبيكوف
الممثلة الدائمة لجمهورية كازاخستان
لدى الأمم المتحدة

A/52/150 و Corr.1.

*

مرفق

بيان صادر في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧ عن وزارة خارجية كازاخستان

كما بات معلوما، طرحت وزارة الموارد الطبيعية بالاتحاد الروسي مناقصة لاستغلال الموارد المعدنية لبحر قزوين. ويعتزم إعلان نتائج هذه المناقصة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ في مدينة غلنجيك.

ويتضح من حدود المواقع المبينة في المناقصة أن جزءا منها يقع في القطاع الكازاخي من بحر قزوين. وقد حدد هذا القطاع استنادا إلى مبدأ تقسيم قاع البحار بالخط الوسطي.

وكازاخستان متجاوبة مع سعي الدول المطلة على بحر قزوين إلى الشروع في اتخاذ إجراءات عملية لاستخراج الموارد الهيدروكربونية من بحر قزوين، ولا تستثنى إمكانية التعاون معها في التنقيب في الرواسب الواقعة في القطاع الكازاخي من الطبقة الصخرية لبحر قزوين. لكن هذا النشاط ينبغي أن يتم على أساس احترام الحقوق المشروعة للدول المطلة على هذا البحر، وفقا لقواعد القانون الدولي ومبادئه.

إن تضمين المناقصة مواقع تقع في القطاع الكازاخي من بحر قزوين لا يتفق والإعلان المشترك الصادر في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦ عن رئيسي كازاخستان وروسيا "بشأن التعاون في استخدام بحر قزوين"، والذي التزم فيه الطرفان باحترام سيادة الدول المطلة على هذا البحر وسلامتها الإقليمية عند القيام بأي نشاط في بحر قزوين.

ويرى الجانب الكازاخي أن ما أشير إليه أعلاه من إجراءات يقوم بها الجانب الروسي إنما يعقد عملية البحث عن حل مقبول من الطرفين لمسألة الوضع القانوني لبحر قزوين.

إن وزارة الخارجية مخولة الإعراب عن معارضتها بحزم للإجراءات المتعلقة بهذه المناقصة، وعدم قبولها لأي إجراءات تتخذ من جانب واحد في إقليم كازاخستان دون اتفاق مسبق معها، وضرورة إعادة النظر في القرار الذي اتخذ. وبهذا الشكل يكون فعلا قد أبدى احترام الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الدول المطلة على بحر قزوين، وكذلك السعي إلى حل أي مشاكل تطرأ عن طريق المفاوضات.